Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080112 **Pages: 147-155**

موقف الحكومات التركية من اليهود 1923-1980م

م. م. منير جمال عبدالله
كلية البوليتكنك للفنون التطبيقية، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، 11001، العراق
Muneer.jamal@mtd.edu.iq

الملخص
يعد موضوع الاقلية اليهود في تركيا وموقف الحكومات منهم خلال الحقبة (1923-1980) من المواضيع المهمة، كون اليهود يشكلون احدى الاقليات التي لعبت دورا كبيرا خلال العهد العثماني والذي بدأ بتزايد هجرتهم من اوربا للدولة العثمانية حتى وصل الامر الى العمل على انشاء وطن قومي لهم في ارض فلسطين على الرغم من فشل محاولات هرتزل مع السلطان عبد الحميد واستمر عمل اللوبي الصهيوني بمجيئ الوعد المشؤوم وعد بلفور الذي زاد من الهجرة اليهودية الى ارض فلسطين، اتسم موقف الاتراك من اليهود بالتذبذب بين الرغبة بالتتريك والأجرءات القانونية والأقتصادية وعليه نجد إتساع نشاطهم خلال قيام الجمهورية التركية في النشاط الصناعي والتجاري بل كان الهيود من اكثر الموثرين في النشاطات الاقتصادية اذ تطور بشكل كبير مما اسهم في زيادة الاقتصاد التركي، فضلا عن دورهم الخطير في السياسة الداخلية والخارجية، ومشاركتهم في مناصب عليا في الدولة، لكن ذلك لم يوقف الهجرة الى ارض فلسطين، وبعد قيام دولتهم المزعومة في فلسطين اعترفت جمهورية تركيا بإسرائيل رغبة منها للتقرب من المعسكر الغربي.
الكلمات المفتاحية: اليهود، سالونيك، السفارديين، الدونمة.

The Position of Turkish Governments toward the Jews, 1923–1980

Asst. Lect. Muneer Jamal Abdullah
College of Applied Arts Polytechnic, Middle Technical University, Baghdad 11001, Iraq
Muneer.jamal@mtd.edu.iq

Abstract
The issue of the Jewish minority in Turkey and the position of successive governments toward it during the period 1923–1980 represents an important topic, given that the Jews constituted one of the minorities that played a major role during the Ottoman era. Their migration from Europe to the Ottoman state increased steadily, eventually leading to efforts to establish a national homeland for them in Palestine, despite Herzl's failed attempts with Sultan Abdul Hamid. The Zionist lobby continued its activities until the advent of the ominous Balfour Declaration, which further intensified Jewish immigration to Palestine. The Turkish position toward the Jews was characterized by fluctuation between a desire for Turkification and the implementation of legal and economic measures. Accordingly, we observe an expansion of their activities during the establishment of the Turkish Republic, particularly in the industrial and commercial sectors. Indeed, the Jews were among the most influential groups in economic activity, which developed significantly and contributed to

the growth of the Turkish economy. In addition, they played a serious role in both domestic and foreign politics and occupied high-ranking positions within the state. However, this did not halt Jewish migration to Palestine. After the establishment of their alleged state in Palestine, the Republic of Turkey recognized Israel out of a desire to draw closer to the Western bloc.
Keywords: Jews, Salonika, Sephardim, Dönmeh.

المقدمة

ان التواجد اليهودي في هذه الاراضي يرجع الى حقبة زمنية طويلة، وان دراسة موقف تركيا لواحد من المكونات الاجتماعية التي تعايشت في المنطقة لقرون طويلة حتى قبل تأسيس الدولة العثمانية ، لكن النقطة الفارقة الجوهرية كانت سنة 1492 م عندما سقطت الاندلس فتم طردهم منها حينها اصدر السلطان العثماني بايزيد الثاني دعوة ليهود السفارديم الذين قدموا الى الاراضي العثمانية حاملين معهم خبراتهم التجارية والعلمية فاصبحت الدولة العثمانية ملاذا امنا فتمتع اليهود في ظل الحكم العثماني بوضع خاص لهم سمح بممارسة حقوقهم وشعائرهم الدينية لاسيما من خلال نظام الملل العثماني. تكمن اهمية البحث كونه يسد ثغرة في الدراسات التي تناول الاقليات في الدولة التركية، اذ يركز بشكل كبير على اليهود وموقفهم من قيام دولة قومية تركية ، بالمقابل موقف الحكومات من هذه الاقلية الموثرة لاسيما ان الدولة تحولت من نظام الامبراطوري الى الجمهوري، ناهيك عن ان الحقبة الزمنية 1923-1980 شهدت عدة انقلابات عسكرية في تركيا فضلا عن قيام دولة يهودية في فلسطين.

تكمن اشكالية بحثنا حول تقبل اليهود الانتقال من نظام الحكم العثماني الى الدولة الجمهورية القومية وكيف انتقل اليهود الى النظام الجديد؟ هل تغيرت سياسة الاتراك تجاههم قبل سنة 1948؟ وكيف تعاملت تركيا مع نشاط اليهود السياسي والاقتصادي؟ ومن المهم ان نشير الى الموقف التركي من قيام دولة يهودية في اراضي فلسطين وكيف واجهت ذلك؟ وهل وصل اليهود الى مناصب عليا في الدولة.وللاحاطة بهذه الاشكالية قسم البحث الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة جاء المبحث الاول بعنوان الاقلية اليهودية في الدولة العثمانية وتركيا منذ نشأتها وحتى قيام الجمهورية تطرقنا فيه الى هجرة اليهود من اراضي مختلفة من العالم الى اراضي الدولة العثمانية، فيم جاء المبحث الثاني بعنوان دور الاقلية اليهودية في السياسة الداخلية لتركيا وموقف الحكومات التركية منه، بينما تناول المبحث الثالث الدور الاقتصادي لليهود وموقف الحكومات التركية منه 1923-1980، وجاء المبحث الرابع بعنوان موقف الحكومات التركية من اليهود في سياستها الخارجية.اعتمدنا في البحث على عدد من المصادر العربية والاجنبية من بينها احمد نوري النعيمي. السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية.عايدة سري، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية والاسرائيلية. فليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة هدى درويش (2000). العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 الى نهاية القرن العشرين. محمد سرحان (1932). النظام العثماني - الهجرة اليهودية الى فلسطين 1942-1952.

المبحث الاول

الاقلية اليهودية في الدولة العثمانية وتركيا منذ نشأتها وحتى قيام الجمهورية

تشكلت الاقلية اليهودية العثمانية من مجموعات عديدة والتي تمركزت في الدولة العثمانية على مر العصور، فتشكلت أقدم المجموعات من اليونانيين، ونفي غالبية هذه المجموعات إلى العاصمة إسطنبول على يد السلطان العثماني محمد الثاني، وتم ذلك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، وبالرغم من ذلك بقي القليل منهم موجودين في بعض المناطق وخاصة في (مدينة جنينة) في اليونان وحافظوا على تقاليدهم وتشكل القسم الاكبر من هذه المجموعة من القرائين اذ كان عددهم يتناقص باستمرار في العهد العثماني، وسكنت مجموعات القرائين في شبه جزيرة القرم وفي العاصمة إسطنبول، كما تواجدوا في كل من دمشق والقاهرة وأورشليم [1]، وتشكلت مجموعة ثانية من أفراد الأشكيناز الذين وصلوا بأعداد كبيرة وذلك بعد طردهم من الدول الجرمانية في النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي والذين استمروا في النزوح على مدى السنوات التي تلت سواء قسرا أم بملء إرادتهم [1]، وتشكلت المجموعات اليهودية الأهم من اليهود القادمين من شبه الجزيرة الأيبيرية (البرتغال واسبانيا) وسيسيليا وإيطاليا، ووصل العدد الاكبر من اليهود الإسبان إلى حوض البحر المتوسط بعد اندلاع أعمال الشغب ضد اليهود في العام 1391م ولكن موجات الهجرة الاهم حدثت بعد عملية طرد اليهود التي حدثت في كل من (اسبانيا عام 1492م) و(البرتغال عام 1497م) و(سيسيليا عام 1498م)[2].

فمنذ بداية عام 1492م أمر الثنائي الملكي الإسباني المكون من الملك فرديناند الثاني والملكة إيزابيل الأولى بطرد افراد اليهود من البلاد، وعد هذا الإجراء قاسيا بحق الالاف من الافراد اليهود القاطنين في هذه البلاد والذين لديهم الكثير من أجدادهم مدفونين في إسبانيا [3]، وعندما صدر أمر طرد اليهود من إسبانيا أوصى السلطان العثماني بايزيد الثاني موظفيه عدم طرد اليهود وتسهيل أعمالهم واستقبالهم بشكل جيد، وبهذه المعاملة الجيدة وجد اليهود الأمان والاستقرار في ظل حماية الإمبراطورية العثمانية بعيدا عن الملاحقة الدينية لهم، ففي شهر شباط من عام 1556م وبعد أن أمر البابا بولس الرابع بحرق (25) يهوديا معمدين قسرا، ارسل السلطان بايزيد الثاني رسالة الى قداسة البابا بولس الرابع طلب فيها تحرير المساجين من اليهود بشكل فوري وبالأخص الذين كان يعدهم مواطنين عثمانيين ولبى قداسته طلب السلطان[3] ، وعاش غالبية اليهود في الإمبراطورية العثمانية وتمركزوا في المدن والأراضي التجارية التابعة للإمبراطورية العثمانية، وإنه امر طبيعي أن تضم كل من مدينة سالونيك وإسطنبول منذ القرن السادس عشر الميلادي اهم المجموعات اليهودية الموجودة في الإمبراطورية العثمانية، وشهدت مدينة إيزمير في النصف الاول من القرن السابع عشر ولادة اكبر المجموعات اليهودية والتي اعتبرت من أهم الأقطاب التجارية الموجودة في حوض البحر الابيض المتوسط [4]، وسكن اليهود في المدن بالقرب من الأسواق التجارية والمرافئ المهمة اذ وجد الكثير منهم احتياجاته الخاصة فيها، فأقامت المجموعات اليهودية الموجودة داخل حدود الإمبراطورية العثمانية علاقات مع المجموعات اليهودية الموجودة خارجها [4].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الروابط العائلية والاقتصادية والتجارية التي حصلت بين الأفراد الساكنين في شمال إيطاليا وغرب اوروبا وبين أفراد الأمة البرتغالية-الإسبانية الموجودة في الشرق واسهمت هذه الشبكة بشكل كبير في توحيد شتات يهود السفارديم، وكان لتحركات اليهود وانشطتهم التجارية في هذه الفترة دور أساسي في استرجاع هذه العلاقات توطيدها وتفعيلها [5]، ولم تضع سلطات الامبراطورية العثمانية أي شروط على الانشطة المهنية التابعة للأقليات الدينية، أما الخطر الوحيد يكمن في التحاقهم بالجيش أو المشاركة في السلطة والمؤسسات الإدارية وتمتع اهل الذمة بالحرية التامة في هذا الإطار ولم تكن السلطات العثمانية تتدخل في الحياة التجارية والسياسات الاقتصادية إلا في ما يتعلق بتحديد أسعار المواد الأولية الخاصة بإنتاج المواد الغذائية الأساسية، وكان لتنوع الانشطة دور في بروز التباين الاجتماعي ضمن المجتمعات اليهودية وتعزيز العلاقات مع المجتمعات الاخرى غير اليهودية[5] ، وكانت اكثر النشاطات رواجا جباية الرسوم الجمركية والضرائب وتوريد التوابل والأحجار الكريمة والأقمشة وضرب النقود فضلا عن عملهم في القطاع الديبلوماسي والمصرفي وكان اليهود يتمتعون بمركز مهم في العمليات التجارية مع شمال إيطاليا عبر الأدرياتيك والبلقان [6]،وشكلت الاعمال النسيجية النشاط الأبرز وضمت الأقمشة والثياب المصنوعة من القطن والحرير والصوف والمزخرفة بالتطريز بخيوط من فضة وذهب وحرير أما النشاط الثاني فهو العمل على الصياغة والأحجار الكريمة وضرب النقود، بالإضافة الى ممارسة المهن الحرة الاخرى كالطب والتجليد والطباعة والترجمة والغناء والرقص[6] ،ولم تكن العلاقات التركية اليهودية مثالية عند إعلان الجمهورية التركية عام 1923م وغالبا ما كان الافراد اليهود ضحية التشريع الجائر بحقهم، ومن موضوع الانتقاد في الصحافة والإعلام وزيادة على ذلك بروز عداء بعض المجموعات المسلمة المتطرفة ونشوء عنصر التهميش ومعاداة السامية وذلك بالرغم من وفاء الافراد اليهود للإمبراطورية العثمانية والحفاظ على العلاقات الودية مع المسلمين وتمتعهم بالوضع المالي الميسور نسبيا [2]،في تركيا تعيش الأقلية اليهودية في استانبول بشكل كبير ولها نفوذها التجاري والمالي، فضلا عن مجال الصحافة والإعلام وأخيرا تأثيرها السياسي في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لتركيا [2].

بعد اعلان تأسيس جمهورية تركية وبموجب معاهدة لوزان اعترفت تركيا بامتيازات وبحقوق الأقليات الموجودة فيها ومن ضمنها الأقلية اليهودية إلا ان العلاقات (التركية ـ اليهودية) توترت بسبب الدعاية للصهيونية، وما تلا ذلك من فرض (ضريبة الوجود) وهي ضريبة تطال جميع دافعي الضرائب، وتبعا للانتماء الديني، وبلغت النسبة المفروضة على اليهود (10%) وعلى المسلمين (5%) وقد اضطر معظم اليهود من جراء ذلك إلى بيع ما يملكون لتسديد هذه الضريبة، وانتهى الأمر بهم إلى الإفلاس ،وكان الممتنع عن الدفع يتم ارساله إلى معسكر الاعتقال المركزي في (اشكالة)، وتلقى اليهود في تركيا الحديثة معاملة لم يلقوا مثلها من قبل [7]، امتهنت الجماعات غير المسلمة لا سيما (اليهود) في تركيا، الحرف والتجارة والصناعات اليدوية وأمور الصيرفة وعندما غادر هؤلاء كمقدمة لتأسيس الجمهورية التركية بصفتها دولة قومية متجانسة ظهر تناقض حاد في الكفاءات واخذ بالازدياد، كما لم يتمكن اللاجئون المسلمون، الذين تدفقوا إلى تركيا قبل إعلان الجمهورية من تعويض هذا التناقض الاقتصادي [7]، ولعبت جماعات الضغط دورا هاما في السياسة التركية، لأنها استخدمت الضغط كوسيلة لحمل رجالات السياسة على اتخاذ قرارات لمصالحها، وأهم هذه الجماعات في تركيا هي طائفة اليهود وجماعة الدونمة [8] ومن الجدير بالذكر ان معظم اليهود في تركيا يعودون إلى أصول اسبانية، وفد معظمهم اليها في العهد العثماني وحروب البلقان، ثم في عهد جماعة الاتحاد

والترقي وحملوا معهم فكرة تأسيس دولة لليهود في فلسطين[7]، فضلا عن ذلك فان الطائفة المعروفة بالدونمة لعبت دورا فاعلا في انقلاب 1908م ولعل أهم الأسباب الرئيسة لاشتراك هؤلاء في الانقلاب وحماسهم هو نقمتهم المتزايدة على السلطان عبد الحميد لرفضه الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين [2]، تغلغل يهود الدونمة في صفوف حركة مصطفى كمال اتاتورك ولا سيما ان اتاتورك له عرق في طائفة يهود الدونمة، وهم من اليهود الذين اعلنوا اسلامهم في القرن السابع عشر واحتفظوا بمعتقداتهم سرا و كانت تعيش في ولاية سالونيك ولهذه الطائفة أيضا دور واضح في تأسيس كيان حزب الشعب الجمهوري[2].

المبحث الثاني

موقف الاقلية اليهودية في السياسة الداخلية لتركيا وموقف الحكومات التركية منه

بعد عقد معاهدة لوزان عام 1923 التي ضمنت بشكل مباشر حقوق الاقليات في تركيا بما فيها الاقلية اليهودية، جلت جيوش الاحتلال الاجنبي عن تركيا، وتم اعلان الجمهورية التركية، وبذلك انتهت دولة الخلافة الاسلامية، ثم تم التصديق على الدستور العلماني لتركيا، فقام مصطفى كمال اتاتورك بإجراء التعديلات في الدولة التي عرفت بالإجراءات الكمالية، التي تم على اساسها إلغاء نظام الخلافة الاسلامية في الدولة، وتصفية الاوقاف الإسلامية واستبدالها بالشريعة الإسلامية والقانون المدني السويسري وتتريك الدولة عن طريق إلغاء الحروف العربية باستعمال الحروف اللاتينية واستبعاد الكلمات والاساليب العربية من اللغة التركية وفصل الدين عن الدولة [9]، وقد أحدثت هذه الاوضاع طفرة في تدخل اليهود في شؤون البلاد وخاصة في الشؤون الاقتصادية فظهرت في تلك الفترة سيطرة البنوك التي يمتلكها اليهود في تركيا وكان هذا التطور بمثابة تحقيق لأهداف هرتزل والحركة الصهيونية والجالية اليهودية لإدخال الرأسمال الاحتكاري لاستثماره في النواحي الزراعية والصناعية والمالية [1]، هيمن اليهود على العديد من مفاصل الحياة الاقتصادية في تركيا، وتشير الدلائل إلى ان ملكيتهم تزيد على (3400) مكتبا للاستيراد والتصدير من مجموع المكاتب التركية البالغ عددها (3800) مكتبا، ويمتد نفوذهم أيضا إلى وسائل الإعلام التركية، اذ ان الصحافة هناك حرة في تركيا، وتعتمد على الإعلان كمورد رئيس لها، وشركات الإعلان الكبيرة كلها تقريبا يمتلكها يهود، كما ان تجارة الورق وآلات الطباعة محصورة بأيديهم[8] ، ولسيطرتهم على وسائل الإعلام التركية بدأت وسائل الإعلام التابعة ليهود الدونمة والماسونية التركية تنشر مقالات قبل الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني، تؤكد فيه ان البلدان العربية كانت سببا في انهيار العثمانيين، عندما قام العرب بثورتهم بزعامة الشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي سأهم في اندحار الجيش العثماني[3] ، تعرض اليهود بين عامي (1920-1930م) لانتقادات عديدة لأنهم كانوا يتحدثون باللغة (اليهودية- الإسبانية) وقد تم التدريس باللغة (التركية) بدلا من اللغة (العبرية والفرنسية) في المدارس اليهودية وصدر عام 1932م قانون منع التعليم الديني في المدارس التركية كافة، وقد تم استبدال تعليم الانجيل واللغات في المدارس اليهودية بتعليم علماني حديث[8] .

وخلال الفترة الممتدة بين عامي (1935-1939م) تغلغل اليهود داخل مجلس الأمة التركي، فبرز الدكتور اليهودي ابريفايا مرمره لي وكان معروفا بعلاقته الوثيقة باتاتورك، كما انه بعد توقيعه معاهدة لوزان عملت تركيا على توطيد صلتها بالأقليات لكسب دعمهم على الصعيد الداخلي والخارجي، فكان ابريفايا نائبا عن محافظة نيكده وكان هؤلاء النواب يتمتعون بالطبع بحصانة نيابية [4]،كما كان ليهود تركيا خلال تلك الفترة دورهم مهم في حث السلطات التركية على الاعتراف بهم كدولة ذات كيان مستقل، وكان لليهود وجودهم كأعضاء في البرلمان التركي باعتبارهم نوابا فيه، وكان هذا في عهد مصطفى كمال اتاتورك (1922- 1938م) وعصمت اينونو (1938-1950م) حتى أن هؤلاء اليهود عاصروا عهدين متواصلين في تركيا، عهد مصطفى كمال اتاتورك وعصمت اينونو[9] ، ومع تتابع الأحداث في تركيا، وخسارة ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، ألغيت في عام 1944م (ضريبة الوجود) ولكن آثارها استمرت على المجتمع اليهودي في تركيا، ومع قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948م واعترافها بهذا الكيان لم تضع الجمهورية التركية أي عراقيل او شروط على هجرة اليهود الأتراك إلى (إسرائيل) ومن اصل (78،730) يهودي كانوا في تركيا عام 1927م، لم يبق في أواخر الأربعينات اكثر من (30) ألف يهودي، وان الافراد اليهود المتبقين في الجمهورية التركية وحتى تأسيس (الكيان الصهيوني) اتجهوا إلى الاستثمار في الصناعة اذ كان لهم في عام 1942م الاولوية في صناعة القماش والجوارب والكاوتشوك الجزمات والمظلات والحرير والدباغة وكان اليهود اثناء الحرب العالمية الثانية يمتلكون شركة بواخر في اسطنبول و(12) شركة حرير في مدينة بورصة وكانت هذه جميعا تعتمد ماليا على مؤسسة (الحلف اليهودي العالمي) والتي كان لها دور في تقديم المساعدات لدعم وضع اليهود المادي والمعنوي في العالم [10]، لم ينحصر النشاط اليهودي في الميدان التجاري في تركيا فحسب بل انه تجاوز هذا النشاط الى نشاط اكبر في تركيا، فلم تخل دورة من دورات البرلمان التركي منذ تولي مصطفى كمال اتاتورك رئاسة الدولة حتى عهد جمال كورسيل (1960- 1966م) من وصول نائب يهودي الى البرلمان بهدف التغلغل في الحياة السياسية في تركيا، لكنهم لم ينتسبوا الى أي حزب من الاحزاب

السياسية الموجودة في تركيا، الا انهم كانوا يشجعون الحزب الديمقراطي ثم ايدوا بعد الغاءه حزب العدالة[9] فأخذ نفوذ اليهود يزداد داخل البرلمان التركي ويهيمنون على السياسة التركية مثل ايرول ديليك الذي شهد عهدي جلال بايار وجمال كورسيل في أوائل عام 1960م وكان عضوا في المجلس التأسيسي [9].

المبحث الثالث

الدور الاقتصادي للاقلية اليهودية وموقف الحكومات التركية منه 1923-1980

بعد تأسيس الجمهورية التركية واعتراف معاهدة لوزان بحقوق الاقليات في تركيا انتعش وضع اليهود في الدولة، لكن فرض ضريبة الوجود على اصحاب الاموال في الدولة التركية لها جانب سلبي على اليهود اذ تتفاوت الضريبة حسب دياناتهم واصولهم فكانت تفرض على المسلمين بصورة منخفضة وعلى اليهود والارمن واليونانيين تفرض ضريبة باهضة جدا لذلك أثرت على الحياة الاقتصادية اليهودية في تركيا [7]، ففي عام 1923 تطورت تجارة اليهود في تركيا فوصل حجم التجارة الى (137،6) مليون دولار وامتدت تلك التطورات حتى مطلع الثمانينيات فارتفعت بذلك نسبة الصادرات في تركيا بـ (289) مرة والواردات بـ(263) مرة [7]، اخذ اليهود يهيمنون على الاقتصاد التركي وفي مجال القطاع الخاص في تركيا برز تاجران كبيران هما صابانجي وقوتش ، وكان اليهود من اهم الداعمين (لشركة قوتش) المختصة في صناعة السيارات التي باشرت في عملها عام 1928م بعد حصولهم على وكالة (شركة فورد) [2] أما (صابانجي) فكان قد اشترى مصنع للخيوط كان مالكه رجل الأعمال اليهودي (نسيم كاسادو)، وعينه مديرا لنفس المصنع اذ عمل على دفع شركته الى الامام وكان (نسيم كاسادو) يستطيع تحديد الانتاج والكمية واللون من المنسوجات حتى اصبح (صابانجي) وبتعاونه هذا مع التجار اليهود من أكبر رواد صناعة خيوط النايلون في تركيا، كما استعان ايضا برجال الأعمال اليهود الآخرين من ابرزهم (داريو ليفي وياشار تشيكفا شغيلي) اذ كان من رواد صناعة الخيوط الكبار في تركيا،[2].

وقد برزت الكثير من الشخصيات اليهودية التي كان لها تأثيرها في الصناعات التركية ومن هؤلاء (برنار ناحوم) الذي بدأ العمل في شركة قوتش عام 1944م، وكان من رواد صناعة السيارات في تركيا وقد استعان قوتش ايضا ببرنار ناحوم الذي عمل في شؤون السيارات وقطع الغيار بعد أن حصل قوتش على وكالة فورد عام 1928م كما استعان ببرتي قمحي نائب رئيس صناعة السيارات، وقد أدار قطاع الدراجات في شركة قوتش وقد كانت علاقة برتي قمحي بالخارج جيدة أفاد بها شركة قوتش في اتصالاتها الخارجية[8] ، وفي اثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) أسس اليهود شركة بواخر في اسطنبول الى جانب (12) مصنع حرير في مدينة بروسا، وكانت مؤسسة (الحلف اليهودي العالمي) تقدم المساعدات المالية لليهود لدعم وضعهم المالي والمعنوي بما فيهم يهود تركيا، فبرز اليهودي إيلي إجيمان الذي كان يمتلك شركة ماناجانس أكبر شركات الاعلانات في تركيا، أما الاخوان (فيتالي والبيرهاكو) فكانا مؤسسي (شركة هاكو) للملابس الجاهزة، وكذلك (جاك عنبر كير) الذي كان له 80% من السوق الداخلية لشفرات برما شارب ويقوم بتصدير انتاجها الى انحاء العالم [11]وفي العام 1944م، اصدرت الحكومة التركية قرار يلغي (ضريبة الوجود) التي كانت مفروضة على الافراد اليهود في تركيا، اذ كان لها تأثير مباشر عليهم فيما بعد، وبالرغم من تأثير (ضريبة الوجود) على اليهود في تركيا الا انهم بعد إلغائها استعادوا وجودهم من جديد، فامتلكوا ما يزيد عن (340) مكتبا للتصدير والاستيراد من مجموع (3800) مكتب[12] هناك (20) ألف من الطائفة اليهودية في تركيا يعملون في قطاع الاعمال من بينهم ألفان من أصحاب الثروات الذين يضاهون أغنياء أوربا من أبرزهم جاك قمحي وإسحاق ألاتون وفيتالي هاكي الى جانب اعداد كبيرة من اليهود تعمل بعيدا عن الظهور والدعاية [12]وبعد إلغاء ضريبة الوجود قام اليهود في تركيا بالعمل في مجال الاستثمارات الصناعية، فبلغ حجم الانتاج الصناعي عام 1950م ملياري ليرة استمر الارتفاع حتى مطلع الثمانينيات فبلغ (98،4) ترليون ليرة كما كانت الفترة (1950-1980م) قد شكل فيها اليهود (80%) من قطاع النسيج في تركيا[2] كما أسس اليهودي بيربيلين شركة باسم كيمياتيك عام 1956م وكان رائد الصناعات الكيميائية في تركيا، وكان ايضا رئيسا لجمعية اصحاب الصناعات الكيميائية في تركيا [4] ،اخذ اليهود في تركيا يؤثرون على الحكومة لما لهم من نشاط اقتصادي متزايد مما دفع تركيا الى عقد اتفاقية مع اسرائيل في 18 آذار 1960م والتي نصت على ان تكون القيمة الاجمالية للتبادل التجاري بين البلدين (30) مليون دولار وتركزت أشكال التعاون بين البلدين في هذه الفترة على تبادل الخبرات الفنية وخاصة في المجال الزراعي [13].

وفي آذار عام 1967م وقعت كل من تركيا واسرائيل اتفاقية تجارية أخرى برأس مال بلغ عشرة ملايين دولار لكل طرف، وطبقا لهذه الاتفاقية اصبح المستوردون والمصدرون الاسرائيليون يعملون عن طريق وكلائهم اليهود في تركيا، وقد تم الاتفاق على أن تقوم اسرائيل بتصدير الفوسفات والقساطل وخيوط البلاستيك والمواد الكيماوية والصناعية والادوات الكهربائية والادوات

القاطعة والاطارات والكاربون الى تركيا وبدورها تقوم تركيا بتصدير السكر والقطن والاسماك والاخشاب والفواكه المجففة واللحوم والمعادن وغيرها من المواد الاولية الى اسرائيل[12] وفي العام نفسه اعلنت وزارة التجارة التركية أنها خصصت مبلغ (250) ألف دولار للتعامل مع القطاع الخاص ومبلغ (250) الف دولار من اجل التعامل مع القطاع العام في اسرائيل، مما زاد من هيمنة اليهود على التجارة في تركيا، كما سمحت تركيا لإسرائيل بالاشتراك في معرض أزمير الدولي والذي اشترك فيه الكثير من التجار اليهود، وكان إقبال الاتراك على الجناح الاسرائيلي كبيرا جدا، اذ اشترك في هذا المعرض (75) مصنعا يهوديا تم فيه عرض آلات الحفر والأفران الشمسية والسيارات ،وخلال العام نفسه نشطت ايضا الحركة السياحية بين تركيا واسرائيل مما ساعد على استقطاب المزيد من اليهود الى داخل تركيا وبذلك ازداد عدد السياح الاتراك الى اسرائيل [12]،نتيجة لإجراءات الحكومة التركية آنذاك فقد نشرت جريدة النهار الصادرة في بيروت في 9 آذار 1968م أن تركيا مدينة لإسرائيل بخمسة ملايين دولار، ولهذا فإن تركيا تصدر الى اسرائيل أكثر مما تستورد منها من أجل تسديد هذا الدين، مما جعل في عام 1968 حدوث انخفاض في حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل، واصبحت اسرائيل لأول مرة مدينة لتركيا بمبلغ (250) ألف دولار بعد أن كانت تركيا مدينة لإسرائيل بسبعة ملايين دولار من قبل [12]، وفي العام 1969م تم الاتفاق على توقيع اتفاقية تجارية بين اسرائيل وتركيا وبموجبها تم إلغاء طريقة حسابات المقاصة التي كان معمولا بها من قبل وحل محلها طريقة التعامل بالنقد الحر مما ساعد على ارتفاع الصادرات التجارية لتركيا ففي عام 1973 سجلت الصادرات التركية الى الدول العربية أعلى نسبة اذ بلغت (3،3%) من حجم صادرات تركيا وبلغت نسبة الواردات من البلاد العربية (6،1%)، وبعد أزمة الطاقة ارتفع حجم التبادل التجاري الى (12،8%) في عام 1974 بقيمة (197،3) مليون دولار [2]، وفي عام 1973 اصدرت الحكومة التركية قانون رقم (6224) وهو قانون خاص بالشركات التي يمولها اليهود في تركيا الى جانب الشركات المشتركة مع الشركات اليهودية اما الشركات التي تمثل رأس المال اليهودي الموجود في تركيا طبقا لقرار رقم (17) فمن أهمها شركة المقاولات والإنشاءات وشركات التعديل والبنوك وغيرها [2].

المبحث الرابع

موقف الحكومات التركية من اليهود في سياستها الخارجية

كانت لتركيا واسرائيل مصالح مشتركة قوية لها تأثيرها الاجتماعي والاقليمي على كل منهما، هذه المصالح المشتركة تتمثل في رغبة الجمهورية التركية في الارتقاء لمكانتها لدى الدول الغربية المسيحية، اذ في الوقت نفسه كانت اسرائيل ترغب في الاستفادة من قوة الدول الشرقية الإسلامية فكانت تركيا تنظر الى إسرائيل على انها جسر للعبور نحو دول الغرب وإسرائيل ترى في تركيا جسرا في منطقة الدول الإسلامية الممتدة من البحر الأسود حتى الصين ومن الخليج العربي حتى جزر اندونيسيا كما ترى فيها ايضا قوة مؤثرة لتدفق النفط في المنطقة زيادة على ذلك كونها مركز للعلاقات التجارية والثقافية مع دول قارة آسيا بالإضافة الى سيطرتها على منابع نهري الفرات ودجلة، وهذه العوامل تجتمع أمام مصالحهما المشتركة فتعملان على انجاح العلاقات المتبادلة بينهما [2]، أخذ موقف الحكومات التركية تجاه اليهود يبرز بشكل كبير منذ عام 1947م حتى الثمانينيات فقد أخذ أشكالا متغايرة في سبيل محاولة تركيا الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية لهذا فقد تعرضت علاقاتهما الى مد وجزر ولم تعرف مسارا ثابتا لكن النظرة السائدة في شكل هذه السياسة التركية أن تركيا تميل الى اسرائيل، فاليهود لهم أهميتهم الاقتصادية في الحياة التركية منذ بداية وجودهم في تركيا بالإضافة الى نفوذ اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة الامريكية، وفي المقابل فإن لتركيا أهميتها الجغرافية والتاريخية بالنسبة لليهود، اذ انها تعتبر بالنسبة لهم محطة لليهود الذين يرغبون النزوح الى اسرائيل [14]،وفي تشرين الأول عام 1947م عارضت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قرار تقسيم فلسطين، وصوتت ضد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، ويبدو من هذا أن تركيا رفضت الاعتراف بالدولة الاسرائيلية في الوقت الذي القى (بايدور) مندوب تركيا فيها كلمة في اللجنة السياسية في 1 أيار 1947م دافع فيها عن استقلال فلسطين [12] إلا أن هذه السياسة التركية قد تغيرت نظرا لعوامل خارجية خاصة تتعلق بسياسة تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية، فكان انضمام تركيا الى الناتو يفرض على السياسة التركية التقرب الى الولايات المتحدة الامريكية من أجل الحصول على موافقتها على اشتراكها فيها [10]، وفي عام 1948م غادر اليهود وخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة منهم من تركيا الى دولتهم الجديدة في اسرائيل، ووصل عدد اليهود في تركيا في ذلك الوقت الى (30) ألف مواطن يهودي من أصل (80) ألف[14] .

وفي عام 1949م اعترفت الحكومة التركية رسميا بالكيان الإسرائيلي وقامت بتعيين قنصل لها في إسرائيل، فكانت الحكومة التركية تهدف من توثيق علاقاتها بإسرائيل الى هدفين: أولهما هو كسب دعم اللوبي اليهودي العالمي ضد اللوبيين الأرمني

واليوناني، وثانيهما هو رغبة تركيا في الدخول الى الأسواق والمؤسسات المالية العالمية الذي كان مفتاحه اسرائيل [15] وقد بررت تركيا اعترافها بدولة اسرائيل عام 1949م بأن غايته كسب حليف من دول الشرق الاوسط لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، [10]وفي العام 1950م اعترفت الحكومة التركية بدولة اسرائيل اعترافا كاملا ، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما، كما استقبلت الحكومة التركية ملحقا عسكريا اسرائيليا في بلادها في العاصمة انقرة وفي أعقاب هذا الاعتراف سمحت تركيا لليهود الأتراك بالهجرة الى فلسطين [2] ، إزاء تلك التطورات وقعت الحكومة التركية في العام نفسه اتفاقية تجارية بينها وبين اسرائيل، وكانت هذه المعاهدات والاتفاقيات تتم بشكل سري أحيانا وعلني أحيانا أخرى، كما تم خلال تلك الفترة تعاون ثقافي بين جامعة الشرق الأوسط للتكنولوجيا في انقرة وبين المعهد الزراعي التابع للجامعة العبرية وكان الغرض من هذا التعاون هو تقديم الخبرات الاسرائيلية للأساتذة والطلاب الاتراك [16] ، ففي عام 1950م ايضا قامت تركيا بتعيين سفير لها فوق العادة في تل أبيب، وفي عام 1951م وقفت الحكومة التركية الى جانب الدول الغربية ضد جمهورية مصر بعد اصدرت قرارا بمنع السفن الاسرائيلية من عبور سفنها عبر قناة السويس، وقد أدى موقف تركيا هذا الى حدوث توتر في العلاقات المصرية التركية [2] وفي عام 1952 ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل الى (13) مليون ليرة ثم قفز هذا الرقم الى (65) مليون ليرة عام 1953م [14]،كما تم تبادل السفراء بين تركيا واسرائيل في العام نفسه [10].

وفي عام 1954م وجه رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس (1950-1960م) عند زيارته الى واشنطن اعتراضا ضد العرب، ونادى بأحقية اسرائيل في إقامة دولتهم، وفي ذلك الوقت حاول مندريس استمالة الدول العربية من اجل ضمها في حلف مؤيد للدول الغربية ومعادي للشيوعية، ولكن محاولاته هذه فشلت مع العرب، وأعلن الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر أن تركيا بسبب سياستها المؤيدة لاسرائيل هذه أصبحت ممقوتة من العالم العربي لاسيما بعد ان هاجر خلال تلك الفترة اكثر من (34) ألف يهودي تركي الى اسرائيل، [16] وفي عام 1956م قامت الحكومة التركية بسحب سفيرها من تل ابيب ردا على الغزو الاسرائيلي لشبه جزيرة سيناء، وانخفض التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل الى رتبة مندوبية وذلك على أثر المحادثات التي تمت بين عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا ونوري السعيد رئيس وزراء العراق اذ اكد فيها مندريس ان سياسة بلاده لاتعادي المصالح المشروعة للأقطار العربية [15]وفي عام 1958م أقامت الحكومة التركية تحالفا عسكريا مع الحكومة الاسرائيلية والحبشة بتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة التعاون السوفيتي السوري الذي عقد عام 1957م الا ان الحلف العسكري الذي اقامته تركيا مع اسرائيل لم ينجح لاسيما بعد خلع امبراطور الحبشة الموالي لموسكو مما سبب فتورا في العلاقات التركية الاسرائيلية، لكنها عادة مرة اخرى [2] وفيما يخص اعداد اليهود خلال تلك الفترة، ففي عام 1960 كان عدد اليهود في تركيا (46) ألف نسمة وطبقا لإحصاء الكتاب الامريكي السنوي لعام 1969م قدر عدد الجالية اليهودية في تركيا بـ(39) ألف نسمة، منهم (80%) يسكنون مدينة اسطنبول [12] ،وفي ذلك الوقت حدث ارتفاع في اعداد المهاجرين الى فلسطين، اذ وصل الى (36) ألف مهاجر، وكان الدافع من وراء تلك الهجرة دافعا نفسيا استجابة للدعاية الصهيونية التي تقول إن اي يهودي يعيش خارج إسرائيل يعتبر ملحدا [16] وكان عدنان مندريس رئيس حكومة تركيا يرى أن تقوية العلاقات مع اسرائيل من شأنها أن تؤدي الى إستقرار أمن المنطقة، وأمن دول الشرق الأوسط بل والأمن العالمي ايضا [10].

وفي عام 1965م حدثت في تركيا اضطراب بسبب القضية القبرصية وقامت الدول العربية بالتصويت لصالح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نص على منع تركيا من التدخل في قبرص ، وقد صدمت الحكومة التركية من موقف الدول العربية هذا مما ادى الى قيام الحكومة التركية بتغيير سياستها تجاه الدول العربية [10]، وفي عام 1966م أعلن وزير خارجية تركيا (إحسان صبري تشاغلانجيل) أن موقف الحكومة التركية من اسرائيل لن يكون ضد الدول العربية ،وفي نفسه الوقت تلتزم الحكومة التركية بعلاقات طبيعية مع الحكومة الاسرائيلية [15]، وفي عام 1967 أخذ موقف الحكومة التركية مسارا آخرا تجاه اليهود، اذ وقفت هذه المرة الى جانب العرب في الحرب العربية الاسرائيلية عام 1967 التي احتلت فيها اسرائيل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وأبدت تفهما للموقف المصري، وعلى إثر هذا رفضت الحكومة التركية الانضمام الى مجموعة الدول البحرية التي طالبت بإعادة فتح خليج العقبة للسفن الاسرائيلية، وقامت بتأييد قرار رقم (242) الذي طالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة، اذ أكدت حق دول المنطقة في الحياة داخل حدودها المعترف بها، وبهذا استطاعت تركيا أن تظهر وقوفها الى جانب العرب دون أن تفقد علاقتها بإسرائيل [14]وفي تلك الفترة شكل الحاخامات اليهود في تركيا لجانا لجمع التبرعات من أجل اسرائيل وبالفعل تم جمع حوالي خمسين مليون ليرة تركية، وأخذت هذه التبرعات اسم (هبة المعابد)، كما قام اليهود في تركيا بتقديم نصف مليار ليرة لمساعدة اسرائيل، ولم تتدخل الحكومة التركية في أمر هذه المساعدات إلا بعد أن حدثت الخلافات بين لجان التبرعات وأغنياء اليهود فقدمت الحكومة التركية تنبيها الى المعابد والحاخامات بوقف هذه التبرعات[12] وفي هذه الاثناء اعلن وزير خارجية تركيا (تشاغلانجيل) إننا نشاهد ببالغ الأسى عدم التقيد بقرارات وقف القتال

الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وخاصة استمرار القتال في القطاع السوري – الاسرائيلي [11]ثم دعا الى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها، كما قامت الحكومة التركية بالتصويت مع قرار الامم المتحدة ضد إلحاق القدس الشرقية بإسرائيل إداريا [15]، إزاء ذلك استنكرت اسرائيل الموقف التركي الذي عبرت عنه الحكومة التركية في حرب عام 1967م وتقدم بعض الافراد اليهود بطلب الى الحكومة التركية لإسقاط الجنسية التركية عنهم وقاموا بمغادرة تركيا قبل موافقة السلطات على طلبهم واعتبرت الحكومة التركية أن موقف هؤلاء اليهود يمس شرفها فقرر مجلس الوزراء التركي نزع الجنسية عن (118) شخصا يهوديا من الذين غادروا الاراضي التركية [12] وفي 11 نيسان 1969م نشرت صحيفة بوركون مقالا لرئيس الرابطة التركية المعادية للصهيونية جاء فيه إن اليهود مسؤولون عن الشيوعية والماسونية والإلحاد والأعمال اللاأخلاقية في تركيا حاليا" بالإضافة الى تلك الاحداث فقد قام عدد من الطلاب الأتراك في اسطنبول بمظاهرات نددت بالأعمال التي يقوم بها اليهود، وخاصة حريق المسجد الأقصى، اذ قام الطلاب الأتراك بمحاصرة الحوانيت والمتاجر الخاصة باليهود ،وقد أثارت هذه الحوادث قلق يهود تركيا[12].

وفي عام 1973م حدثت هزة عنيفة في أسعار النفط اذ ازداد الى ثلاثة أضعاف خلال أربعة أعوام، حتى وصلت عام 1977م الى ستة بلايين دولار نتيجة ارتفاع القوى الشرائية للنفط العربي الأمر الذي أدى بتركيا الى الاقتراض واضطرت الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي، فأصبح لزاما على تركيا تغيير سياستها الاستراتيجية والاقتصادية تجاه اسرائيل [14] وفي العام نفسه قام وزير خارجية تركيا خلوق باي أولكن بزيارة مصر في عهد الرئيس أنور السادات اذ ساندت من خلالها الحكومة التركية العرب في حرب عام 1973م ولم تسمح للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قواعدها في حلف الاطلسي ضد العرب، لكن في الوقت نفسه سمحت فيه بمرور الطائرات السوفيتية في أجوائها اذ كانت تحمل الإمدادات للعرب بعد ذلك أخذت العلاقات العربية مع تركيا مسارا جديدا بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل [2]وفي عام 1975م أيدت تركيا قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، وكان الموقف التركي قد قوبل بقلق واحتجاج من جانب اسرائيل، كما اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة عن الحركة الفلسطينية، وكان هذا التأييد نابعا من قلقها لاستخدام سلاح النفط ضدها من قبل دول أوبك في الشرق الأوسط الى جانب رغبتها في الانفتاح التجاري مع الدول المنتجة للنفط ونتيجة لسياستها هذه انضمت تركيا الى عضوية المؤتمر الإسلامي عام 1976م [2]وفي عام 1979م سمحت الحكومة التركية لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكاتب لها في انقرة في الوقت الذي رفضت الحكومة التركية ضم اسرائيل للقدس، وسحبت سفيرها في تل أبيب كما حذر رئيس الكتلة البرلمانية لحزب السلامة الوطني من مخاطر التوسع الصهيوني غي المنطقة وذلك من خلال كلمة ألقاها اثناء مناقشة ميزانية وزارة الدفاع في المجلس الوطني التركي اذ جاء فيها "إن الكيان الصهيوني الذي قام على خرافة الوطن الموعود يشكل خطرا على أمن وسلامة أقطار المنطقة ذلك لأن الخرائط الخاصة بهذه الامبراطورية المزعومة تشمل مناطق عديدة من تركيا من ضمنها جبال طوروس ومناطق أخرى" الا ان موقف الحكومة التركية تجاه اسرائيل تحسن مطلع الثمانينيات نظرا لانخفاض اسعار النفط [14]

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع (مواقف الحكومات التركية من اليهود 1923-1980) توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية:

- ان الحكومات التركية المتعاقبة كانت تنظر الى الاقلية اليهودية من منظور المنفعة واستخدامها كاداة فقط في سياستها الخارجية
- أن اليهود كانوا يؤيدون حركة مصطفى كمال اتاتورك في حربه ضد قوات التحالف ومن ثم الاعتراف بالجمهورية التركية كونه قربهم اليه لاسيما بعد اجراءاته العلمانية.
- أن الحكومات التركية خلال الفترة 1923-1980 حاولت كسب اليهود داخل تركيا لما لهم من نشاط اقتصادي كبير اذ كانوا من رواد الصناعات كصناعة السيارات والخيوط والنايلون وغيرها وبرز منهم الكثير من الشخصيات.
- أن الحكومات التركية كانت تسمح لليهود بدخول البرلمان التركي والحصول على عضويته.
- أثر اليهود بشكل كبير على علاقات الحكومات التركية الخارجية واخذت هذه العلاقات بسبب اليهود تتأرجح بين تأييد اسرائيل والوقوف الى جانب العرب في محاربتهم اليهود.
- هجرة اليهود عام 1948 اثرت على الثقل الاجتماعية والعددي للاقلية اليهودية وقلل تأثيرها السياسي عام 1983.

المصادر

[1] محمد سرحان. (1932). النظام العثماني (الهجرة اليهودية الى فلسطين 1942-1952. دمشق: دار دمشق.

[2] هدى درويش. (2000). العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 الى نهاية القرن العشرين. دمشق: دار القلم.
[3] احمد نوري النعيمي. (1995). يهود الدونمة. بيروت: دار البشير ، مؤسسة الرسالة.
[4] صالح زهرالدين. (1998). اليهود في تركيا ودورهم في قيام الحلف التركي الاسرائيلي. كفر نبرج: الدار الوطنية للدراسات والنشر.
[5] حسان علي حلاق. (1990). موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (المجلد 2). بيروت: دار الهدى جامعة بيروت العربية.
[6] محمد حرب. (1999). العثمانيون في التاريخ والحضارة. دمشق: دار القلم.
[7] محمد نورالدين. (1997). تركيا في زمن التحولات ـ قلق الهوية وصراع الخيارات. بيروت.د.م
[8] احمد نوري النعيمي. (1975). السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية. بغداد: د.م.
[9] هدى درويش. (1998). الاسلاميون وتركيا العلمانية. القاهرة: دار الافاق العربية.
[10] محمد نورالدين. (1998). تركيا الجمهورية الحائرة. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
[11] محمد نورالديـــن. (1998). تركيا الحائرة في الزمن المتحول. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
[12] شحادة موسى. (1971). علاقة اسرائيل مع دول العالم. منظمة التحرير الفلسطينية.
[13] اميرة محمد كامل الخربوطلي. (1979). العلاقات المصرية التركية 1952- 1971 . القاهرة: (اطروحة دكتوراة) غير منشورة كلية الاقصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
[14] فليب روبنس. (1993). تركيا والشرق الاوسط. (ميخائيل نجم خوري، المترجمون) قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث.
[15] اكمل الدين احسان . (1993). العلاقات العربية التركية من منظور تركي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة و مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية.
[16] عايدة العلي سري.الدين. (1997). دول المثلث بين فكي الكماشة التركية والاسرائيلية. بيروت: دار الفكر العربي.